المصدر: الاهرام
التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

السودان.. فصل جديد

لا أظن أن بلدين فى هذه المنطقة من العالم تربط بينهما ثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ مثل «مصر والسودان» وإذا كانت القضية الفلسطينية هى القضية العربية الأولى، فإن المسالة السودانية لا تقل بالنسبة «لمصر» أهمية وأولوية، لذلك كان ملف «السودان» من شواغل السياسة المصرية وجزءا لا يتجزا من الحركة الوطنية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وليس ذلك موقفا من طرف واحد، إذ أن الشان المصرى هو موضع اهتمام سودانى أيضا فى ظل كل الأنظمة والحكومات، وبرغم أن للسودان جيرانا مباشرين يقترب عددهم من عشر دول فإن علاقته بمصر ذات خصوصية جعلت للأمن القومى لهما مفهوما مشتركا، إذ تبدأ حدود مصر الاستراتيجية من أعالى النيل، وتمتد حدود السودان الجيوبولوتيكية حتى السواحل المصرية للبحر المتوسط، ولقد فطنت مصر مبكرا للنظرية الواسعة لمعنى الأمن القومى منذ تعامل الفراعنة مع الحيثيين والهكسوس، كما أن جيش مصر استقبل المغول والصليبيين فى «عين جالوت» و«حطين» قبل أن تصل جحافلهم إلى حدوده المباشرة، لذلك يكون من الطبيعى أن نهتم الآن بالشان السودانى ونضعه فى مقدمة أولوياتنا، خصوصا بعد مفاجاة الاتفاق بين الحكومة السودانية فى الخرطوم وأكبر حركة فى الجنوب يقودها العقيد جون جارانج، حيث فتح الستار فجاة عن توقيع اتفاق بين الطرفين اختلفت بشانه الاقوال وتضاربت حوله الآراء وتعددت أمامه التحليلات وإن اتفق الجميع على الشعور بحالة من القلق لأن الاحتمالات مفتوحة حيث إن حق تقرير المصير يؤدى غالبا عند تطبيقه إلى عملية تقسيم ليست فى مصلحة السودان شماله أو جنوبه، كما أن الأمر يستوجب من مصر وقفة واضحة لأنها توءم السودان ورفيق التاريخ وشريك الجغرافيا.

وأستاذن هنا فى أن أبث هواجسى وان اشير إلى بعض مصادر القلق موجزا لها فى عدد من النقاط:

اولا: انها المرة الأولى فى ظنى التى يتخذ فيها السودان قرارا إقليميا بهذا الحجم دون أن يستشير جيرانه خصوصا مصر، ولعل الأشقاء فى جنوب الوادى يتذكرون أن الثورة المصرية تحمست لاستقلال السودان مع استقلال مصر، حتى تقطع الطريق على بريطانيا عند مرحلة معينة لا تتجاوزها، وعندما اجهض حلم وادى النيل كان العزاء الحقيقى لنا هو أن السودان قد حصل على استقلاله فى توقيت مقارب لحصول مصر عليه، وقد تصورنا أن التاريخ قد أسدل الستار على مرحلة الحساسيات التى غذتها السياسات البريطانية فى ظل الحكم الثنائى واستقرت بها أوهام كامنة فى عقلية الطرفين زالت بزوال الوجود البريطانى وانتهت باستقلال شطرى الوادى، فكان من الطبيعى والأمر كذلك، ألا يتم هذا الاتفاق المصيرى الذى يؤثر على جيران الشمال والجنوب على حد سواء بهذا التفرد وتلك السرية، بينما هناك أطراف أخرى سودانية وغير سودانية سوف يمس الأمر مصالحها ومع ذلك لم تكن شريكا فى المفاوضات أو حتى مراقبا لها أو متابعا لمراحلها.

ثانيا: إننى ممن يظنون - وبعض الظن إثم - ان خيار التوجه الحضارى الذى تبناه نظام الحكم فى الخرطوم كان على امتداد السنوات الأخيرة أكثر إلحاحا من استمرار وحدة السودان نفسها، ولقد سمعت مسئولا سودانيا رفيع القدر يصرح ذات مرة بانه يؤكد لمصر استمساكهم فى الخرطوم بوحدة السودان كما لو كان هذا الأمر مطلبا مصريا وليس ضرورة سودانية!، وقد كان الخلاف بين المبادرة المصرية - الليبية ومبادرة الإيجاد يكمن فى مسالة حق تقرير المصير - برغم بريقها الإنسانى والأخلاقى - على اعتبار أنها خطوة قد تؤدى فى الغالب إلى انفصال الجنوب وتقسيم السودان.

ثالثا: لقد أتاحت لى ظروف عملى السابق أن يكون «ملف السودان» واحدا من مسئوليات موقعى وقمت بزيارة الخرطوم على رأس وفد من مختلف الوزارات والقطاعات للاجتماعات التحضيرية للجنة المشتركة بين البلدين فى صيف عام ٢٠٠٠، ورايت المودة الصافية من ذلك الشعب العظيم والرغبة القوية فى استعادة إيجابيات الماضى، والابتعاد عن سلبيات فترات معينة، كما أحسست بالتطلع إلى سودان جديد يقوم على أسس تستمد شرعيتها من مفهوم المواطنة بغض النظر عن اختلاف الأعراق والثقافات والديانات لأن السودان قام أصلا على التنوع والتعددية وعرف عبر تاريخه عمليات الانصهار المختلفة بين أطراف التركيبة السكانية لذلك البلد مترامى الأطراف، متعدد التخوم، والذى يربض على ثروات واسعة، فضلا عن مساحات شاسعة من أرض قابلة للزراعة، يمكن أن تجعله بمثابة سلة الغذاء لإفريقيا أو العالم العربى، ولكنه كان دائما قدر السودان فى أن يسبق نضوجه السياسى تقدمه الاقتصادى وأن تتطور لديه ديمقراطية متميزة هى التى قدمت للعالم المعاصر نموذجين للتمرد المدنى، أحدهما قبيل منتصف الستينيات ضد حكم إبراهيم عبود، والثانى فى منتصف الثمانينيات ضد نظام جعفر نميرى، ولذلك فإن شعب السودان لا تنقصه الدراية السياسية ولا ثقافة الديمقراطية ولا القدرة على فهم المواقف وتغيير الأوضاع، من هنا كان «اتفاق ماشاكوس» من وجهة نظرى قفزة على الواقع ومقاطعة واضحة للتطور الطبيعى لتسوية المسالة السودانية.

رابعا: ان أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد انعكست ايضا على الوضع فى السودان بعدما هرعت حكومة الخرطوم إلى فتح حوار مبكر مع الإدارة الأمريكية وإبداء درجة عالية من التعاون فيما يتصل بالمعلومات المرتبطة بتنظيم القاعدة وقائدها بن لادن، الذى قضى فى السودان فترة سعت حكومته أثناءها إلى تسليمه لوطنه الأصلى - المملكة العربية السعودية - ولكن الأخيرة رفضت بينما نجح السودانيون فى تسليم الإرهابى كارلوس لمن يطلبونه للمحاكمة وينتظرونه للمواجهة، ومجمل هذا القول أن النتيجة قد أدت إلى فتح شهية الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل السياسى المكثف فى المسالة السودانية وهو ما بدا واضحا فى الشهور الأخيرة ، وكان المبعوث الأمريكى الخاص بالمسالة السودانية الذى عينته الإدارة الجديدة بديلا لمبعوث سابق فى هذا الخصوص قد أعد التقرير الذى صدر أخيرا محتويا قدرا من الإيجابية والتفهم الواقعى لطبيعة المشكلة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية التى صرحت دائما بانها تريد للسودان حلا إفريقيا هى التى فاجات الجميع بحل مباشر يفسره كل طرف كما يراه وإن كان الانفصال هو منتهاه!! وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قررت فى وقت سابق أن مشاركة مصر كجار من الشمال، وكينيا كجار من الجنوب، سوف يكون من شانها إحداث التوازن بل وربما التزاوج والاندماج بين المبادرتين المصرية - الليبية فى جانب، ومبادرة الإيجاد فى جانب آخر، إلا أن ما حدث يبدو لى مثل عملية الخروج عن النص الذى يتبعه بعض الفنانين اعتمادا على عنصر المفاجاة ورغبة فى تمييز الدور.

خامسا: أن باقى أطراف المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية وهى جزء أساسى من المعادلة برمتها، يشعرون بشىء من الاستبعاد والتهميش، فضلا عن أن الاتفاق الجديد قد جعل عنصر الزمن طرفا فى الاتفاق كله عندما قرر مده ست سنوات كمرحلة انتقالية تثبت فيها الحكومة المركزية فى الخرطوم حسن نياتها وتقتسم السلطة والثروة مع أهل الجنوب وتقسم لهم من أسباب الإغراء ما يدعوهم لاستمرار الانضواء تحت مظلة الدولة السودانية بدلا من طلب الانفصال عند الاستفتاء على حق تقرير المصير، وهذه نقطة تبدو غاية فى الخطورة لأننا جعلنا تنفيذ الاتفاق مشروطا بمواقف وسياسات لنظام الحكم فى الخرطوم تجاه أهل الجنوب وكأننا حكمنا بالحتمية على خيار الانفصال فى الغالب وهو امر يمثل فصلا جديدا من القلق المشروع ويفتح الملف السودانى على مصراعيه فى هذه المرحلة ويضعه فى مقدمة الشواغل المشتركة بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، لا تصرفهم عنها جرائم شارون فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا يشدهم عن الإحساس بأهميتها ذلك الإيقاع السريع للتطورات الدولية والمتغيرات الإقليمية لأن السودان قضية مصرية كما أن مصر قضية سودانية.

إن العلاقات المصرية ـ السودانية قد ظلت دائما مثل الأمطار الموسمية تحكمها مواقيت متفاوتة وظروف مختلفة ولم توجد لها سياسة مستقرة مستمرة بين البلدين لأسباب عديدة ليس هذا مجال الخوض فيها، ولكن ما حدث أخيرا من اتفاق بين الحكومة المركزية فى الخرطوم وحركة جون جارانج فى الجنوب، إنما يمثل خطوة غير واضحة المعالم متداخلة الدلالات يفسرها كل على هواه، ولا يمكن أن تقف مصر أو ليبيا باعتبارهما نموذجين لجيرة الشمال موقف المراقب من بعيد، والمتأمل بغير وعى برغم أن القائد الليبى قد ذكر اننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين انفسهم، وهذا صحيح ولكن المسئولية فى النهاية لا تقف عند حدود السودان وحده، وليست هذه دعوة للتدخل فى شأن داخلى سودانى، لأن الأمر عندما يصل إلى احتمالات التقسيم فإنه يبدو مختلفا تماما ولا يصبح شانا داخليا بقدر ما هو شان إقليمى وقضية تمس أطرافا غير سودانية أيضا، وإذا كانت شخصية جارانج تحتوى على كل ألوان الطيف السياسى وهو الذى رفع شعار الوحدة، بينما تدل كل جهوده ومساعيه إلى السعى نحو الانفصال، فإن تساؤلات كثيرة تحيط بما جرى ومخاوف واردة تلف الأمر برمته، ومن حقنا أن يعلم الأشقاء فى السودان شماله وجنوبه أن وحدة التراب الوطنى لذلك البلد الشقيق هى أمر يهم مصر بالدرجة الأولى لا لأسباب تتصل بمنابع النيل ـ ومصر تعرف كيف تحمى حقوقها فيها ـ ولا لأسباب تتصل بمخاوف من احتمال وجود إسرائيلى فى الجنوب أو قيام دولة دينية فى الشمال، وإنما لسبب آخر أساسى هو أنه لايمكن لدولة ان تصحو فجأة ذات صباح لتجد أن الدولة الجارة قد انقسمت إلى دولتين، وأن الجغرافيا السياسية قد تغيرت والحدود قد اختلفت، وأن عليها أن تعيد حساباتها بعد تعاملات ثابتة امتدت لقرون طويلة خصوصا أن مصر ترتبط بالسودان ارتباطا لا يقف عند حدود العاطفة وهى عميقة، ولكنه يتجاوزها إلى إطار المصلحة وهى قوية، فمصر لا تنسى ذلك الشعب صاحب الحس السياسى الرفيع الذى أزاح عن كاهل عبدالناصر العبء النفسى للهزيمة فى اثناء قمة الخرطوم العربية فى أغسطس ١٩٦٧ والذى استقبل طلاب الكليات العسكرية المصرية فى «جيل الأولياء »مع الأشهر الأولى بعد النكسة، والذى رفضت قيادته أن تمضى مع المظاهرة السياسية العربية ضد مصر، واستمرت محتفظة بالعلاقات الدبلوماسية مع القاهرة بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، تاكيدا لخصوصية العلاقة بين البلدين، ورفضا للمزايدة على جارة الشمال، فالسودان هو فى ظنى واحد من أكبر ديمقراطيات العالم الثالث لأنه يعبر عن شعب من أكثر الشعوب ثقافة، وأشدها إحساسا بالحرية، وأسرعها فهما للتطورات التى تجرى والأحداث التى تدور، وأعمقها ادراكا لمحاولات التطويق التى نتعرض لها، والظروف المعقدة التى تحيط بنا والمخططات التى تستهدف أستقرارنا، وسوف نظل نرقب من قريب الفصل الجديد من الشان السودانى ذى الأهمية الخاصة للسودانيين والمصريين على السواء، مؤكدين اننا نرحب بإيقاف العمليات العسكرية فى أقرب وقت، ونتطلع إلى نهاية سريعة لنزيف الدماء السودانية فى الجنوب لأننا نؤمن بسودان ديمقراطى موحد ينمى قدراته وينعم بخيراته، ويكون همزة وصل بين العرب وإفريقيا كملاكان عبر كل العصور على مدى تاريخه الطويل.

د. مصطفى الفقى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية